كشف أكذوبة رسالة المفيد في خبر مارية

ودحض قلب قصة الإفك من أم المؤمنين عائشة «رضي الله عنها»

إلى مارية في الفكر الإمامي المتأخر

المؤلف: يوسف جابر

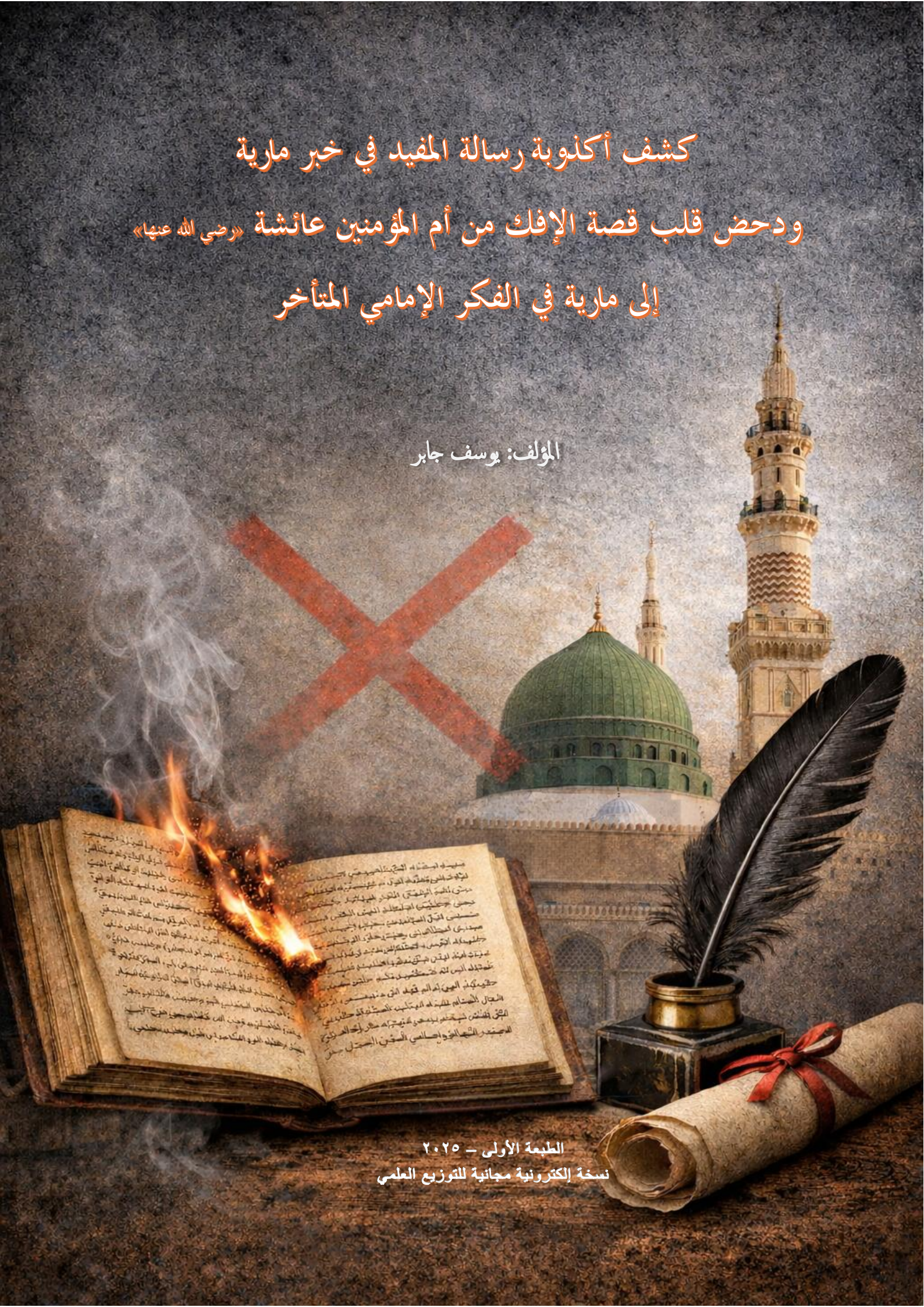

الطبعة الأولى – ٢٠٢٥
نسخة إلكترونية مجانية للتوزيع العلمي

المقدّمة

يمثّل هذا الكتيّب دراسة نقدية موسّعة لإحدى أخطر عمليات التحريف التفسيري والروائي في التراث الإمامي المتأخر، وهي عملية قلب «**قصة الإفك**» من موضعها القرآني الثابت المتعلّق ببراءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إلى رواية مصنوعة تزعم أن آيات «سورة النور» نزلت في مارية القبطية، وأن المتهمة بها هي أم المؤمنين عائشة نفسها رضي الله عنها

ولا تكمن خطورة هذه القضية في كونها خلافًا مذهبيًا أو اختلافًا في سبب النزول، بل في كونها **انتهاكًا مباشرًا لمنهج التفسير، واعتداءً على السياق القرآني، وتزييفًا للتاريخ المتواتر للسيرة النبوية** .

فآيات «**الإفك**» في «سورة النور» لم تُنزل لمعالجة حادثة منزلية عابرة، ولا ظنّ فردي محدود، بل صوّرت أزمة اجتماعية كبرى هزّت المدينة، واشترك فيها المنافقون، وتأثر بها المؤمنون، وتداولها الناس بالألسنة، وتأخر فيها الوحي، ثم نزل القرآن ببراءة قاطعة تتلى إلى يوم القيامة.

ومع ذلك، ظهرت في «مدرسة قم» رواية مقلوبة قلبت دلالة السورة رأسًا على عقب، فحوّلت «**الإفك**» من حادثة عامة إلى واقعة فردية، ومن اتهام موجّه إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إلى اتهام صادر عنها، ومن عصبة من المنافقين إلى شخص واحد، ثم جُعلت هذه الرواية أساسًا لتأويل القرآن، والدفاع العقدي، والطعن في السيرة.

وقد بدأ هذا «**التحريف**» على يد علي بن إبراهيم القمي صاحب «تفسير القمي» في القرن الثالث، ثم نُقل إلى حيّز «التقرير العقدي» في رسالة المفيد، ثم أُعيد إنتاجه وتوسيعه في التفاسير الإمامية المتأخرة عند الطباطبائي ومكارم الشيرازي، وصولًا إلى التوظيف الجدلي الصريح عند عبد الحسين الموسوي وجعفر مرتضى العاملي.

وسيُعالج هذا الكتيّب القضية عبر مسار منهجي متدرّج يقوم على الأسس التالية:

- تثبيت الدلالة القرآنية وسياق سورة النور أولًا.
- بيان حقيقة قصة مارية القبطية وحدودها التاريخية.
- كشف أصل الجريمة الروائية في «تفسير القمي».
- تتبّع تطور الجريمة من القمي إلى المفيد ثم المتأخرين.
- نقض الشبهات التحليلية المعاصرة.

- ثم تثبيت النتائج العلمية القطعية.

الباب الأول

سياق الإفك في القرآن والسنة: ثبوت براءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

أولًا: موقع آيات الإفك في سورة النور

جاءت سورة النور لتؤسس منظومة متكاملة لصيانة المجتمع المسلم من الانحلال الخلقي، فبدأت ببيان حدّ الزنا، ثم انتقلت إلى أحكام الاستئذان والستر، ثم عالجت أخطر جريمة تهدد تماسك المجتمع، وهي جريمة القذف.

وفي هذا السياق نزلت آيات **الإفك** من قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور:١١]

إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:٢٣]

وهذه الآيات لا يمكن فصلها عن سياق السورة، ولا عن نظام القذف، ولا عن البيئة الاجتماعية التي نزلت فيها، لأنها تمثل **التطبيق العملي الأول** لتشريع حماية الأعراض في المجتمع المدني.

ثانيًا: الدلالة القطعية لألفاظ الآيات

تتضمن آيات **الإفك** ألفاظًا ومفاهيم لا تحتمل إلا حادثة الإفك المعروفة في **أم المؤمنين عائشة** رضي الله عنها ومن ذلك:

- **العُصبة:**

لفظ يدل على جماعة متعاونة، لا على فرد واحد، وهو ما ينطبق على مجموعة المنافقين، ولا يمكن بحال إسقاطه على خادم واحد في بيت مارية.

- **تلقي الألسنة:**

يدل على تداول اجتماعي واسع، وانتشار الكلام بين الناس، لا على ظنّ داخلي أو موقف محدود.

- **الذي تولّى كبره:**

يدل على رأس فتنة وقائد إشاعة، وقد أجمع المفسرون على أنه عبد الله بن أبي بن سلول.

- **الأربعة شهداء وحدّ القذف:**

دلالة صريحة على أن القضية قضية قذف عرض، لا مجرد شكّ أو ريبة منزلية.

ثالثًا: المشهد الاجتماعي الذي تصوّره الآيات

الآيات تصوّر:

- أزمة استمرت زمنًا.
- تأثر النبي ﷺ والمجتمع.
- خطبة عامة.
- إقامة حدّ.
- ثم نزول وحي ببراءة قطعية.

ولا يوجد في التاريخ الإسلامي حادثة تنطبق عليها هذه الصفات إلا حادثة الإفك في **أم المؤمنين عائشة** رضي الله عنها

رابعًا: إجماع المفسرين المتقدمين

انعقد إجماع المفسرين من القرن الثاني إلى الخامس على أن آيات **الإفك** نزلت في براءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ومنهم: ابن جرير، ابن أبي حاتم، عبد بن حميد، البغوي، ابن كثير، القرطبي، وغيرهم، ولم يُعرف أي قول مخالف قبل تفسير القمي.

الباب الثاني

قصة مارية القبطية: حقيقتها وحدودها التاريخية

أولًا: حقيقة حادثة القبطي في كتب السيرة

تجمع كتب السيرة المعتمدة عند المسلمين على أن الحادثة المتعلقة بمارية القبطية كانت **واقعة محدودة وبسيطة في أطرافها وسياقها**، ولا صلة لها من قريب أو بعيد بحادثة الإفك التي نزل فيها القرآن.

وخلاصة القصة – كما وردت في كتب المغازي والسيرة – أن رجلًا قبطيًا كان يدخل على مارية القبطية لخدمتها وقضاء حوائجها، فبلغ النبي ﷺ أن بعض الناس قد ظنّ به، فأراد النبي ﷺ التحقق من الأمر دفعًا للتهمة وصيانةً للعرض، فأرسل علي بن أبي طالب ﷺ ليستوثق من حقيقة الرجل.

فلما ذهب علي ﷺ إليه، تبيّن له أن الرجل **مجبوب لا قدرة له على النساء**، فعاد فأخبر النبي ﷺ، فانكشف الأمر وزال الشكّ، وانتهت القصة عند هذا الحد دون أي تطور آخر.

هذه هي القصة كما وردت في مصادرها، بلا زيادة ولا تهويل.

ثانيًا: خصائص حادثة مارية وحدودها الواقعية

عند تحليل هذه الواقعة من حيث بنيتها وأطرافها وآثارها، يظهر بوضوح أنها:

- تتعلق **بشخص واحد فقط** هو الرجل القبطي.
- لم تنتشر في المجتمع ولم تتحول إلى شائعة عامة.
- لم تتشكل حولها عصبة أو جماعة منظمة.
- لم يتأخر فيها الوحي.
- لم يخطب النبي ﷺ بسببها في الناس.
- لم يُقم بسببها حدّ قذف.
- لم ينزل فيها قرآن.
- انتهت في وقت قصير بعد تحقق مباشر.

وهذه الخصائص وحدها كافية لإخراجها علميًا من دائرة «الإفك القرآني».

ثالثًا: استحالة الربط بين قصة مارية وآيات الإفك

عند المقارنة بين خصائص حادثة مارية وخصائص حادثة الإفك كما صوّرتها سورة النور، يظهر الفرق الجوهري بين القصتين:

- الإفك القرآني:

أزمة اجتماعية عامة، تداول واسع، عصبة، رأس فتنة، تأخر وحي، حدّ قذف، نزول قرآن.

- قصة مارية:

حادثة منزلية فردية، تحقق سريع، لا تداول، لا عصبة، لا حد، لا قرآن.

ومن هنا يتبيّن أن **أي محاولة لربط قصة مارية بآيات الإفك هي ربط تعسفي مصطنع** لا يقوم على سياق ولا لغة ولا تاريخ.

رابعًا: موقف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها **من القصة**

من أهم النقاط التي تكشف زيف الرواية القمية المتأخرة أن كتب السيرة والروايات الصحيحة لا تذكر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في قصة مارية أصلًا، لا اتهامًا ولا تصريحًا ولا تلميحًا.

فلا يوجد في الروايات الثابتة ما يدل على أن عائشة اتهمت مارية، ولا أن بينها وبين القصة أي دور مباشر، وإنما هذه الإضافة **صناعة مذهبية لاحقة** لم يعرفها التاريخ المبكر.

خامسًا: الخلط المتعمد بين قصتين مستقلتين

الخطأ المنهجي الذي وقع فيه القمي ومن تبعه يتمثل في **الخلط بين قصتين مستقلتين تمامًا:**

- قصة الإفك:

قصة قرآنية عامة نزلت في عرض أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

- قصة مارية:

واقعة تاريخية جزئية تتعلق بخادم ثبتت براءته.

وقد أدّى هذا الخلط إلى نتائج خطيرة، منها:

- إفراغ آيات سورة النور من مضمونها الاجتماعي.
- تحويل التشريع القرآني إلى حادثة شخصية.
- قلب موضع البراءة إلى موضع اتهام.

سادسًا: النتيجة المنهجية للباب الثاني

بناءً على ما سبق، يثبت يقينًا أن:

- قصة مارية القبطية واقعة صحيحة من حيث الأصل.
- لكنها **لا علاقة لها إطلاقًا بآيات الإفك.**

- ولا يوجد أي مسوغ علمي أو تاريخي لدمجها بسورة النور.
- وكل محاولة لربط القصتين إنما هي **إعادة تركيب مذهبية متأخرة** لا يعرفها السلف ولا التاريخ.

الباب الثالث

تفسير القمي: أصل الجريمة الروائية

أولًا: تحديد الجذر الحقيقي للأكذوبة

عند تتبّع الأصول النصية التي نُسب إليها قلب «**قصة الإفك**» من موضعها القرآني إلى «قصة مارية القبطية»، يتبيّن بوضوح أن أول مصدرٍ إمامي صرّح بهذا القلب صراحة هو تفسير علي بن إبراهيم القمي.

ولا يُعرف قبل «تفسير القمي» أي نصٍّ:

- يربط آيات الإفك بمارية.
- أو يتهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بقذف مارية.
- أو يخرج الآيات عن سياقها المدني العام الذي نزلت فيه.

وبهذا يكون «تفسير القمي» هو المنشأ التاريخي الأول لهذه الرواية، وما بعده ليس إلا نقلًا، وتوسيعًا، وتبريرًا.

نصّ القمي الصريح

قال القمي في «تفسيره» ما نصه بالحرف: «وأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فإن العامة رووا إنها نزلت في عائشة وما رميت به في غزوة بني المصطلق من خزاعة وأما الخاصة فإنهم رووا **إنها نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عايشة المنافقات**» ا هـ.

(تفسير القمي ٢/٩٩)

وهذا النص لا يكتفي بمخالفة الإجماع التفسيري، بل يقرّر قلب سبب النزول رأسًا على عقب، ويجعل آيات البراءة مدخلًا لإعادة توجيه الاتهام، لا لقطعه.

وتلقّى المتأخرون هذا القلب دون مراجعة، فقرّره عدد من مفسري الإمامية، منهم الطباطبائي، ومكارم الشيرازي، وهاشم معروف الحسني، وجعفر مرتضى العاملي. فقد أنكر الأخير حديث الإفك الثابت في كتب السنة، وادّعى أن آيات سورة النور لم تنزل في براءة أم المؤمنين رضي الله عنها، بل في سياق آخر، كما بسط ذلك في «الصحيح من سيرة الإمام علي» (٤/١٨١-١٨٣)

وقرّر «تفسير الميزان» هذا المسار في موضعٍ صريح (١٥/١٠٤)، مستندًا إلى روايات مدرسة القمي.

بل تجاوز بعضهم ذلك إلى التصريح بأن المراد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيم﴾

هو أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كما نُقل عن محمد رضا المشهدي القمي في «كنز الدقائق» (٢٦٠/٩)، مع تعليل عدم التصريح باسمها بدعوى «زيادة التقريع والتوبيخ»، وهو تعليل يكشف انقلابًا أخلاقيًا قبل أن يكون تفسيرًا.

ولم يقتصر الأمر على سورة النور، بل امتدّ إلى آيات أخرى، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾ [الحجرات:٦]

حيث زعم القمي نزولها في واقعة مارية، مع إعادة إنتاج قصة الإفك نفسها وإلصاق القذف بأم المؤمنين رضي الله عنها، كما ورد ذلك في «تفسيره» (٣١٨/٢-٣١٩).

ثم جاء المفيد فثبّت هذه الرواية في رسالته «رسالة حول خبر مارية» (ص ١٧—٢١)، وصرّح بأنها «خبر مسلم» يتفق عليه «كافة أهل النظر وجمهور العقلاء»، مع أن هذا الادعاء مكذوب باتفاق أهل السيرة والحديث، إذ لم يعرف أحد من المتقدمين هذا الفهم، ولا قال به أحد من علماء المدينة ولا أهل الحديث.

وتابع هذا المسار عدد من المصنّفات الجامعة، فقرّرته «البرهان في تفسير القرآن»(٥٣/٤) وجرى تفصيله في «نوادر المعجزات» (ص ٣٥٠—٣٥٣)، بما يؤكد أن الرواية لم تبقَ نقلًا عارضًا، بل تحوّلت إلى تقليد تفسيري متداول.

وهنا يظهر الانقلاب العقدي الأخطر في هذه الرواية؛ إذ تُجعل أم المؤمنين رضي الله عنها عالمة بالحقيقة، ويُجعل النبي ﷺ — ضمنًا — غير عالم بها، مع أن القرآن يصرّح بإطلاع النبي ﷺ على الغيب في مواضع متعددة. فانقلب الميزان، وتحوّل النص من وسيلة صيانة إلى أداة طعن، ومن آيات ستر إلى رواية تشهير.

ثانيًا: إشكالية نسبة «تفسير القمي» وقيمته العلمية

المشكلة في «تفسير القمي» ليست في مضمون هذه الرواية وحدها، بل في **القيمة العلمية للكتاب نفسه**، وذلك من جهات متعددة:

- الكتاب منسوب إلى علي بن إبراهيم القمي، لكن **الناقل عنه مجهول**.
- اعترف علماء الإمامية بأن الكتاب **مختلط**، وليس كله من روايات القمي.
- أُدرجت فيه روايات أبي الجارود، وهو **مطعون فيه عندهم**.
- لا يلتزم الكتاب بمنهج إسنادي واضح.

- يشتمل على اضطرابات ظاهرة في المتن.

وقد صرّح غير واحد من علماء الإمامية بأن «تفسير القمي» **لا يمكن الاعتماد عليه علميًا**، وأن جزءًا كبيرًا منه لا يُعرف قائله.

ثالثًا: صورة الإفك في «تفسير القمي»

قدّم «تفسير القمي» صورة مقلوبة تمامًا لقصة الإفك، تقوم على العناصر التالية:

- جعل «الإفك» متعلقًا بمارية القبطية.
- جعل المتهم هو القبطي.

جعل المبلّغ أو القاذف هو أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

- جعل علي بن أبي طالب ﷺ هو الفاعل المحوري في كشف الحقيقة.
- إسقاط البنية الاجتماعية التي نصّ عليها القرآن.

وبذلك لم يعد الإفك في «تفسير القمي»:

- شائعة عامة،
- ولا عصبة،
- ولا رأس نفاق،
- ولا أزمة مجتمع،

بل تحوّل إلى **قصة منزلية مصغّرة** لا تشبه آيات سورة النور في شيء.

رابعًا: الاضطراب الداخلي في رواية القمي

من أخطر ما في رواية القمي أنها **مضطربة في داخلها**، فهي:

- تارة تجعل المبرّأة هي مارية.
- وتارة تجعل المتهمة هي أم المؤمنين عائشة.
- وتارة تجعل الإفك صادرًا من شخص واحد.
- وتارة تحاول ربطه بآيات أخرى من سور مختلفة.

وهذا الاضطراب وحده كافٍ لإسقاط الرواية منهجيًا، لأنه يدل على **عدم وجود أصل ثابت** تُبنى عليه القصة.

خامسًا: مخالفة «تفسير القمي» لصريح القرآن

رواية القمي تصطدم مباشرة بنص القرآن من جهات عدة:

- القرآن يتحدث عن **عصبة**، والقمي يتحدث عن فرد.
- القرآن يتحدث عن **تلقّي الألسنة**، والقمي يتحدث عن واقعة داخل بيت.
- القرآن يذكر **الذي تولّى كبره**، والقمي لا يقدّم رأسًا للإفك.
- القرآن يربط القصة بحدّ القذف، والقمي لا يذكر حدًّا ولا قضاءً.

وهذه المخالفات ليست جزئية، بل تمسّ **البنية الكلية للآيات**.

سادسًا: لماذا صُنعت رواية القمي؟

لا يمكن فهم رواية القمي بمعزل عن **السياق العقدي والمذهبي** الذي نشأت فيه، إذ تخدم الرواية أهدافًا واضحة، منها:

الطعن في مكانة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

نزع خصوصية آيات الإفك عنها.

- إبراز علي بن أبي طالب ﷺ بصورة المنقذ الأوحد.
- إعادة توجيه السورة لخدمة تصور عقدي مسبق.

وهذا يفسّر لماذا لم تظهر الرواية في القرون الأولى، ولم يعرفها أهل المدينة ولا أهل الحديث، وظهرت فجأة في بيئة مذهبية مخصوصة.

سابعًا: النتيجة المنهجية للباب الثالث

بناءً على ما سبق، يتبيّن أن:

- «تفسير القمي» هو **الأصل التاريخي الأول** لقلب «قصة الإفك».
- الرواية التي نقلها **ساقطة سندًا ومضطربة متنًا**.
- وهي مخالفة لصريح القرآن وسياقه.
- ولم يعرفها أحد من المفسرين المتقدمين.
- وكل ما بُني عليها بعد ذلك إنما هو **بناء على أساس فاسد**.

الباب الرابع

نقض شبهات المتأخرين في قلب «قصة الإفك»

هذا الباب مخصّص لإسقاط الشبهات التي أثارها أعلام الإمامية المتأخرون دفاعًا عن الرواية القمية، أو طعنًا في سبب النزول الثابت لآيات الإفك، وبيان أن هذه الشبهات **ليست مستقلة ولا أصلية**، بل مبنية كلّها على **الأساس الفاسد نفسه** :رواية القمي.

وسيظهر من خلال التفصيل أن الخلاف لم يعد خلاف رواية، بل **خلاف منهج في التعامل مع القرآن والسنة والتاريخ**.

أولًا: شبهة الطباطبائي

ذهب الطباطبائي إلى أن الروايات السنية في سبب نزول آيات الإفك «لا تنطبق على الآيات»، وزعم أن الآيات يمكن حملها على قصة مارية، مستندًا إلى اعتراضات تحليلية لا نصية.

تفكيك الشبهة

١. **مخالفة السياق القرآني**

الطباطبائي تجاهل عناصر أساسية في الآيات:

- لفظ العصبة
- تداول الألسنة
- تولّي كبر الإفك
- ذكر حد القذف

وهذه العناصر لا وجود لها أصلًا في قصة مارية.

٢. **دعوى عدم إقامة الحد**

ادّعى أن الحد لم يُقم، مع أن الروايات الصحيحة تثبت إقامة حد القذف على حسان بن ثابت، ومسطح بن أثاثة، وحمنة بنت جحش، وأن ترك عبد الله بن أبي كان لعدم التصريح بالقذف.

٣. **الخلط بين التحليل العقلي والنص**

استعاض الطباطبائي عن النصوص القطعية بتحليلات عقلية ظنية، وهذا قلب لمنهج الاستدلال، إذ لا يُترك النص المتواتر لتحليل ذهني متأخر.

ثانيًا: شبهة ناصر مكارم الشيرازي

اعتمد مكارم الشيرازي على ثلاثة محاور:

- استبعاد أن يتأثر النبي ﷺ بالشائعة.
- التشكيك في سبب تأخر الوحي.
- الزعم بوجود اضطراب في روايات الإفك.

تفكيك الشبهة

١. **سوء فهم طبيعة الوحي**

النبي ﷺ لم يصدّق التهمة، ولم يحكم، بل توقّف انتظارًا للوحي، وهذا عين الحكمة، لا موطن شبهة.

٢. **تأخر الوحي ليس طعنًا**

تأخر الوحي ثابت في وقائع أخرى، وكان فيه تربية للأمة، ولا يدل على جهل ولا ضعف.

٣. **الاختلاف في التفاصيل لا يقدح في الأصل**

الاختلافات التي أشار إليها مكارم اختلافات جزئية لا تمسّ أصل القصة، بخلاف رواية القمي التي لا أصل لها أصلًا.

ثالثًا: شبهة جعفر العاملي

ذهب جعفر العاملي إلى إنكار «قصة الإفك» كلها، وزعم أنها رواية آحاد صادرة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

تفكيك الشبهة

١. **دعوى الانفراد غير صحيحة**

«قصة الإفك» رويت عن عدد من الصحابة، منهم:

علي بن أبي طالب، أسامة بن زيد، زينب بنت جحش، أم رومان، صفوان بن المعطل، وغيرهم.

٢. **التواتر المعنوي**

القصة متواترة معنى، ومشهورة في المجتمع المدني، ونزل القرآن بذكرها، فلا معنى لإنكارها بدعوى الآحاد.

٣. **الآيات نفسها شاهد مستقل**

حتى لو أُهملت الروايات، فإن الآيات بذاتها تصف الواقعة وصفًا لا ينطبق إلا على قصة الإفك المعروفة.

رابعًا: شبهة عبد الحسين الموسوي

استغل الموسوي الرواية القمية توظيفًا جدليًا للطعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، معتمدًا على روايات منكرة وأساليب تدليسية.

تفكيك الشبهة

١. **الاعتماد على روايات منكرة**

استند إلى أخبار لا سند لها، ولم يذكر نصوصها كاملة، تفاديًا لانكشاف نكارتها.

٢. **الاقتطاع والتلميح بدل التصريح**

استخدم عبارات إنشائية مثل: «يفهم من الرواية» و«يشير السياق»، دون دليل نصي صريح.

٣. **تحويل القرآن إلى أداة طعن**

بلغ الانحراف ذروته حين استُعملت آيات الإفك للطعن في أم المؤمنين بدل تبرئتها، وهو قلب صريح للمعنى القرآني.

خامسًا: القاسم المشترك بين جميع الشبهات

عند جمع هذه الشبهات وتحليلها، يظهر بوضوح أن:

- لا واحدة منها قائمة على سند صحيح.
- جميعها تفترض صحة رواية القمي ابتداءً.
- جميعها تُقدّم التحليل الذهني على النص القرآني.
- جميعها تتجاهل إجماع السلف.

وبذلك فهي **شبهات فرعية** تسقط بسقوط أصلها.

سادسًا: النتيجة المنهجية للباب الرابع

يُستخلص من هذا الباب أن:

- الشبهات المتأخرة ليست أدلة، بل محاولات دفاعية.
- لم يُقدَّم أي بديل تفسيري منضبط.

- إنكار سبب النزول المتواتر لا يقوم على علم.
- الدفاع عن الرواية القمية أدّى إلى الطعن في القرآن نفسه.

الباب الخامس

الموازنة العلمية بين قصة الإفك وقصة مارية: أيّهما تنطبق عليها الآيات؟

هذا الباب هو **محور الترجيح الحاسم** في الكتيّب، إذ لا يكتفي بإبطال رواية القمي ومن تبعها، بل يقوم على **موازنة علمية مباشرة** بين القصة التي نزل فيها القرآن، والقصة التي حاول المتأخرون إسقاط الآيات عليها، لإظهار أيّهما تنطبق عليها أوصاف سورة النور انطباقًا حقيقيًا.

أولًا: عناصر قصة الإفك كما وردت في القرآن والسنة

عند جمع عناصر «قصة الإفك» من سورة النور والروايات الصحيحة، نجد أنها تتكوّن من البنية التالية:

١. **عصبة منظمة**

جماعة من المنافقين تولّت نشر الإفك، لا فردًا واحدًا.

٢. **تداول اجتماعي واسع**

الحديث شاع في المدينة، وتلقّته الألسنة، وتأثر به المؤمنون.

٣. **رأس فتنة واضح**

شخص تولّى كبر «الإفك» وقاد الشائعة.

٤. **أزمة زمنية ممتدة**

استمرت الواقعة مدة، وتأخر فيها الوحي.

٥. **تدخل نبوي علني**

خطبة على المنبر، واستشارة للصحابة.

٦. **قضاء وحدّ شرعي**

إقامة حد القذف على من ثبت عليه القول.

٧. **نزول قرآن ببراءة قطعية**

آيات تتلى إلى يوم القيامة.

هذه العناصر السبعة تمثل **الهيكل الكامل** لقصة «الإفك».

ثانيًا: عناصر قصة مارية كما وردت في كتب السيرة

أما قصة مارية القبطية، فتتكوّن عناصرها من:

١. **شخص واحد متهم**

رجل قبطي لا جماعة.

٢. **عدم انتشار الشائعة**

لم تتحول الواقعة إلى حديث مجتمع.

٣. **تحقق مباشر وسريع**

أُرسل علي بن أبي طالب للتحقق فانتهى الأمر فورًا.

٤. **عدم وجود رأس فتنة**

لا قائد شائعة ولا عصبة.

٥. **غياب أي إجراء قضائي عام**

لا خطبة، ولا حد، ولا قضاء.

٦. **عدم نزول قرآن**

لم تُنزل آيات في القصة.

وهذه العناصر الستة تبيّن أن القصة **واقعة فردية مغلقة**.

ثالثًا: المقارنة المباشرة بين القصتين

عند وضع القصتين جنبًا إلى جنب، يتضح الفرق البنيوي الحاسم بينهما على النحو الآتي:

«قصة الإفك»:

- طبيعة الحدث: أزمة اجتماعية عامة هزّت المدينة.
- عدد المتورطين: عصبة من المنافقين.
- نطاق الانتشار: واسع، تداولته الألسنة بين الناس.
- المدة الزمنية: ممتدة، تأخر فيها الوحي.
- الإجراء النبوي: علني، بخطبة واستشارة وإقامة حد.
- الحدّ الشرعي: أُقيم حدّ القذف.
- علاقة القرآن: نزل فيها قرآن يتلى إلى يوم القيامة.

«قصة مارية القبطية»:

- طبيعة الحدث: حادثة منزلية فردية.
- عدد المتورطين: شخص واحد فقط.
- نطاق الانتشار: محدود ولم يتحول إلى شائعة عامة.
- المدة الزمنية: قصيرة، انتهت بالتحقق السريع.
- الإجراء النبوي: خاص ومباشر دون إعلان عام.
- الحدّ الشرعي: لم يُقم حدّ.
- علاقة القرآن: لم ينزل فيها قرآن.

وبهذه الموازنة يتبيّن بوضوح أن آيات سورة النور لا يمكن أن تنطبق إلا على «قصة الإفك»، وأن إسقاطها على «قصة مارية» محاولة تعسفية لا تستقيم مع النص ولا مع السياق ولا مع التاريخ، وهذه الموازنة وحدها كافية لإسقاط أي محاولة دمج بين القصتين.

رابعًا: لماذا فشلت محاولة إسقاط الآيات على «قصة مارية»؟

فشلت هذه المحاولة لسبب جوهري، وهو أن **الآيات ليست نصًا عائمًا** يمكن إسقاطه على أي حادثة، بل هي نصٌّ محكوم بسياقه وبنيته الداخلية.

فلو أُسقطت الآيات على «قصة مارية»، للزم من ذلك:

- تعطيل معنى العصبة.
- إلغاء مفهوم الشائعة العامة.
- إفراغ حد القذف من مضمونه.
- جعل القرآن يعالج حادثة لم تقع أصلًا.

وهذا كله لا يستقيم لا شرعًا ولا عقلًا.

خامسًا: أثر الموازنة على دعوى المتأخرين

بناءً على هذه الموازنة، يتبيّن أن:

- المتأخرين لم ينطلقوا من مقارنة علمية.

بل انطلقوا من **رغبة مسبقة في صرف الآيات** عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

- ثم حاولوا **ليّ النص القرآني** ليتوافق مع رواية مصنوعة.

وهذا قلب لمنهج الاستدلال.

سادسًا: النتيجة المنهجية للباب الخامس

يثبت من هذا الباب أن:

- «قصة الإفك» وحدها تستوعب جميع أوصاف الآيات.
- «قصة مارية» عاجزة بنيويًا عن حمل النص القرآني.
- أي جمع بين القصتين جمع تعسفي.
- الترجيح ليس مذهبيًا، بل **قرآني وسياقي وتاريخي**.

النتائج العلمية القطعية

بعد استكمال التحليل القرآني، والتاريخي، والروائي، والمنهجي، وموازنة الروايات ومصادرها، يمكن تثبيت النتائج التالية بوصفها **نتائج قطعية لا تحتمل الخلاف العلمي المنضبط**:

١. آيات الإفك في سورة النور نزلت **قطعًا** في براءة **أم المؤمنين عائشة** رضي الله عنها ، بدلالة السياق القرآني، وبنية الآيات، وإجماع المفسرين المتقدمين، واستفاضة الروايات التاريخية.

٢. لا يوجد أي وجه لغوي أو سياقي أو تاريخي يمكن أن يُسقط «آيات الإفك» على «قصة مارية القبطية»، لا من حيث مفهوم العصبة، ولا تداول الألسنة، ولا تولّي كبر الإفك، ولا حدّ القذف، ولا طبيعة الحدث.

٣. «قصة مارية القبطية» واقعة تاريخية صحيحة من حيث الأصل، لكنها **حادثة منزلية فردية** لا إفك فيها، ولا شائعة عامة، ولا أزمة اجتماعية، ولا نزول قرآن.

٤. الدمج بين «قصة الإفك القرآني» و«قصة مارية» **تحريف متعمد للوقائع**، لا ينهض عليه سند صحيح، ولا سياق معتبر، ولا شاهد من القرون الثلاثة الأولى.

٥. أول مصدر إمامي صرّح بقلب «قصة الإفك» على مارية هو «**تفسير القمي**»، وهو الأصل التاريخي **للأسطورة**، ولم يُعرف هذا القول قبله عند أحد من المفسرين أو أهل العلم.

٦. «تفسير القمي» نفسه يعاني من **إشكالات جوهرية** في النسبة والمنهج والإسناد، بشهادة علماء الإمامية، مما يسقط الاعتماد عليه في القضايا الكبرى المتعلقة بالقرآن والسيرة.

٧. المفيد لم يبتكر الرواية، لكنه **شرعنها عقديًا** حين نقلها في رسالة مستقلة بلا سند، وادّعى زورًا أن أهل النظر يصطلحون على ثبوتها.

٨. التفاسير الإمامية المتأخرة أعادت تدوير رواية القمي، وأضافت إليها تبريرات تحليلية وعقلية، دون تقديم دليل نصي واحد صحيح أو معاصر للحادثة.

٩. جميع الشبهات المعاصرة المثارة ضد «قصة الإفك» الثابتة مبنية على **إنكار السياق القرآني** أو على اعتراضات عقلية مجردة، لا على نصوص صحيحة ولا منهج علمي معتبر.

١٠- لم يظهر القول بنزول آيات الإفك في مارية إلا بعد أكثر من مئتي سنة من الحادثة وفي بيئة مذهبية مخصوصة مما ينفي عنه أي قيمة تاريخية أو تفسيرية.

١١- توظيف قصة مارية لإعادة تفسير سورة النور أدى إلى الطعن في دلالة القرآن وتشويه السيرة النبوية وجعل النص القرآني تابعًا لرواية مذهبية.

١٢- النتيجة النهائية أن رواية الإفك القمية باطلة سندًا ومخالفة للقرآن متنًا ومصنوعة غايةً ولا يجوز اعتمادها في تفسير كتاب الله تعالى ولا في كتابة السيرة النبوية.

الخاتمة العامة

يتبيّن من خلال هذا البحث أن ما عُرف في التراث الإمامي المتأخر **بـ «إفك مارية»** ليس تفسيرًا بديلًا ولا اجتهادًا معتبرًا، بل **«أسطورة قمية»** صُنعت لقلب دلالة «سورة النور»، والطعن في **أم المؤمنين عائشة** رضي الله عنها ثم جرى الدفاع عنها وتوسيعها عبر القرون تحت عناوين عقدية وجدلية.

وقد أظهر التحليل أن هذه **«الأسطورة»** لم تنشأ من قراءة قرآنية، ولا من رواية متصلة، ولا من سياق تاريخي معروف، بل من رواية يتيمة مضطربة، ثم تحوّلت مع الزمن إلى منظومة دفاعية تسعى إلى إعادة تشكيل السورة بما يخدم تصورًا مذهبيًا مسبقًا.

إن إعادة الأمور إلى نصابها ليست دفاعًا عن أشخاص، ولا انتصارًا لمذهب، بل **حماية لكتاب الله تعالى من التحريف المعنوي**، وصيانة للسيرة النبوية من التلاعب، وإعادة الاعتبار لمنهج التفسير القائم على السياق، واللغة، والتاريخ، وإجماع الأمة.

و«سورة النور» ستبقى شاهدة على ما أراد الله لها أن تكون:

تبرئة قاطعة، ودرسًا أخلاقيًا، وتشريعًا لحماية الأعراض، وفضحًا دائمًا لمن جاء بالإفك، أيًّا كان اسمه أو عصره.

وبهذا يكتمل هذا الكتيّب، كاشفًا **أكذوبة المفيد**، وناقضًا رسالته المزعومة، ومثبتًا للحقيقة التي نزل بها القرآن، بعيدًا عن الزيادة والتحريف.

خاتمة تحليلية

قلب الآية: من منهج الستر إلى منهج الفضيحة

ليس الخلاف في هذه القضية حول أصل القصة المجردة؛ أعني قصة الرجل الذي اتُّهم بأمِّ ولد النبي ﷺ، ثم انكشف بطلان الاتهام.

فهذا القدر – في ذاته – لا يخرج عن كونه خبرًا آحاديًا محتملًا في سياق تاريخي محدود.

إنما الإشكال الحقيقي، والخطير، هو **الانحراف الإضافي** الذي وقع لاحقًا في مسار الرواية وتوظيفها، على يد القمي ثم المفيد ومن جاء بعدهما، حيث انتقلت القصة من حيّزها الطبيعي إلى مسار مقلوب منهجيًا وأخلاقيًا.

ويمكن تلخيص هذا الانقلاب في ثلاثة محاور كاشفة:

أولًا: تحويل جهة الاتهام

تحوّلت القصة من:

- اتهام رجلٍ غريبٍ بأمِّ ولد النبي ﷺ

إلى:

- اتهام **أم المؤمنين عائشة** بأنها صاحبة الإفك، والمحرِّكة للتهمة، والمباشِرة بالقذف.

وهذا انتقال لا يستند إلى نصٍّ قرآني، ولا إلى رواية صحيحة صريحة، ولا إلى سياق تاريخي معتبر، وإنما هو **تحميل قصدي** أُقحم على القصة لاحقًا، فغيّر طبيعتها ووظيفتها.

ثانيًا: قلب سبب النزول

الآيات في سورة النور نزلت – باتفاق الأمة، قديمًا وحديثًا – في **تبرئة عائشة** رضي الله عنها **من حادثة الإفك**، تبرئة قاطعة نصًّا وسياقًا ومقصدًا.

لكن القمي ومن تبعه قلبوا هذا المعنى رأسًا على عقب، فجعلوا:

- **آيات التبرئة ⟵جُعلت أداة إدانة**
- **آيات الستر ⟵حُوِّلت إلى وسيلة لتثبيت التهمة**
- **قصة الإفك ⟵أُعيد تركيبها كقصة بديلة تُسقِط البراءة وتُبقي الفضيحة حيّة**

وكذلك في المحاور الثلاثة الكبرى:

- **اتهام رجلٍ غريبٍ بأمِّ ولد النبي ﷺ ⟵اتهام أم المؤمنين عائشة بأنها صاحبة الإفك**

- **سبب نزولٍ في تبرئة عائشة باتفاق الأمة ⟵تحويله إلى إدانةٍ لها باتهام مارية**
- **علم النبي ﷺ بالحقيقة وصيانة بيته ⟵الإيحاء بأن غيره يعلم وهو لا يعلم**

وهذا ليس اختلاف تفسير، بل **انقلاب في المنهج القرآني نفسه.**

ثالثًا: عكس جهة العلم

بلغ الانحراف مداه حين أُعيد ترتيب أدوار العلم والجهل في القصة:

- فجُعل النبي ﷺ – ضمنيًا – غير عالم بالحقيقة
- وجُعلت عائشة هي العالمة، والمطلعة، والمبصرة بما خفي

وهذا وحده كافٍ لإسقاط الرواية عقلًا وشرعًا؛ إذ لا يستقيم دينٌ يُبنى على أن يُنزَع العلم عن النبي، ويُثبَت لغيره في أمرٍ يتعلق بعرضه وبيته.

النتيجة المنهجية

إن المشكلة في هذه الرسالة وما تفرّع عنها **ليست خبرًا واحدًا**، بل **منهجًا كاملًا**:

- منهج لا يُسقِط التهمة، بل يعيد تدويرها.
- لا يحفظ العرض، بل يُبقي الفضيحة متداولة باسم الدفاع.
- لا ينطلق من القرآن، بل يُعاد تأويل القرآن لخدمة الرواية.

ومن هنا، فإن هذا الكتيّب لا يحتاج إلى ردود ولا سجالات؛

لأن النصوص – حين تُعرض مجردة – **تدين نفسها بنفسها.**

والله من وراء القصد.

خلاصة الجواب المختصر

أصل القصة قبل «**التحريف**» كما عرفتها «**الأمة**» قبل القمي

اتفقت كتب الحديث والسير المتقدمة، قبل القرن الرابع الهجري، على أصلٍ واحد في قصة اتهام الرجل بأمِّ ولد النبي ﷺ، وهو أصلٌ خالٍ تمامًا من أي ذكرٍ لأم المؤمنين، أو إقحامٍ لها في سياق القصة.

فالقصة – كما وردت في المصادر المبكرة – تدور حول **رجلٍ اتُّهم بأمِّ ولد النبي ﷺ**، فبلَغ ذلك رسولَ الله ﷺ، فبعث عليَّ بن أبي طالب ﷺ للتحقق من الأمر، فانكشف بطلان التهمة، وثبت أن الرجل **مجبوب**، فارتفع الاشتباه، فقال النبي ﷺ :

«الحمد لله الذي يصرف عنا أهل البيت».

وقد جاء أصل هذه القصة صريحًا في «صحيح مسلم». فعن أنس: **أن رجلا كان يتهم بأم ولد رسول الله ﷺ** ،فقال رسول الله ﷺ لعلي: اذهب فاضرب عنقه.فأتاه علي فإذا هو في ركي يتبرد فيها فقال له علي :اخرج فناوله يده فأخرجه فإذا هو مجبوب ليس له ذكر فكف علي عنه ثم أتى النبي ﷺ فقال:يا رسول الله إنه لمجبوب ما له ذكر».

(صحيح مسلم – كتاب التوبة – باب براءة حرم النبي ﷺ من الريبة)

وهذا الأصل رُوي في أمهات المصادر قبل علي بن إبراهيم القمي وتفسيره بزمن طويل، ومن ذلك:

- **الطبقات الكبرى** لابن سعد (ت ٢٣٠هـ).
- **مسند الإمام أحمد** (ت ٢٤١هـ).
- **صحيح مسلم** (ت ٢٦١هـ) من حديث أنس بن مالك.
- **التاريخ الكبير** للبخاري (ت ٢٥٦هـ).

وجميع هذه الروايات **تشترك في العناصر التالية:**

١. الاتهام موجَّه إلى رجلٍ أجنبي.
٢. إرسال علي ﷺ للتحقق.
٣. انكشاف بطلان التهمة بقرينة حسية.
٤. ختام القصة بصيانة عرض النبي ﷺ وأهل بيته.
٥. **غياب أم المؤمنين غيابًا تامًا** عن القصة نصًّا وسياقًا.

وهذا الغياب ليس سكوتًا عارضًا، بل **دلالة منهجية**؛ إذ لو كان لأم المؤمنين أي دور في أصل القصة، لظهر ذلك في هذه الطبقة المبكرة من الروايات، لا أن يُستحدث بعد ثلاثة قرون.

بل إن بعض هذه المصادر —كصحيح مسلم — نقلت القصة بأوجز ألفاظها، ومع ذلك لم تشر من قريب ولا بعيد إلى أم المؤمنين، ولا إلى قذف، ولا إلى غيرة، ولا إلى سبب نزول آيات الإفك.

وعليه، فإن **الأصل التاريخي المتفق عليه** عند أهل العلم قبل القرن الرابع هو:

قصةُ دفاعٍ عن عرض النبي ﷺ، لا قصةُ اتهامٍ داخل بيته،

وقصةُ إسقاطِ تهمة، لا إعادة تدويرها.

وهذا الأصل هو الذي سيجري **تحريفه لاحقًا** عند القمي ومن تبعه، بإضافاتٍ تفسيرية لا شاهد عليها من قرآن ولا سنّة صحيحة.

ملاحظة انتقالية

من هذا الباب يُفهم أن أي رواية:

- تُدخل أم المؤمنين في القصة،
- أو تنقل سبب نزول آيات الإفك إلى غير موضعه،
- أو تجعل القصة أداة طعن لا وسيلة تنزيه،

فهي **زيادة حادثة**، لا امتدادٌ للأصل.

بعد ثبوت الأصل المتقدم للقصة، وخلوّه التام من أي ذكر لأم المؤمنين، نصل إلى المرحلة المفصلية التي وقع فيها **التحوير الأول**، وهو تحوير لا يمكن تفسيره بوهم رواة ولا باختلاف طرق، بل هو **إضافة تفسيرية مقصودة** ظهرت لأول مرة عند علي بن إبراهيم القمي.

•موضع الانحراف الأول

القمي لم ينقل القصة كما عرفتها الأمة، بل أعاد تركيبها عبر ربطها بآيات سورة النور، وادّعى — بلا إسناد معتبر ولا شاهد متقدم — أن آيات الإفك لم تنزل في أم المؤمنين، بل في مارية، وأن أم المؤمنين كانت هي مصدر التهمة.

وهنا وقعت القطيعة المنهجية؛ لأن القمي لم يضف تفصيلًا تاريخيًا فحسب، بل غيّر **وظيفة النص القرآني**.

•طبيعة الإضافة القميّة

الإضافة ليست نقل حادثة جديدة، بل إعادة توجيه حادثة معروفة:

- القصة الأصلية: تهمة سقطت وانتهت.
- الصياغة القمية: تهمة أُحييت، وأُعيد توظيفها للطعن.

وبهذا الانتقال، لم تعد القصة وسيلة لصيانة العرض، بل أداة لإبقاء الاتهام حيًّا، ولكن مع تبديل المتَّهَم.

•التحول الأخطر في البناء السردي

قبل القمي:

- النبي ﷺ يعلم الحقيقة.
- التهمة تُفحَص ثم تُسقَط.
- البيت النبوي يُصان.

بعد القمي:

- النبي ﷺ يُصوَّر في موضع من لا يعلم ابتداءً.
- أم المؤمنين تُصوَّر بوصفها مصدر القذف.
- التبرئة لا تُنهي التهمة، بل تُعيد توجيهها.

وهذا التحول لا يمكن وصفه باجتهاد، لأنه يصطدم بثلاثة أصول قطعية:

١. إجماع الأمة على سبب نزول آيات الإفك.

٢. دلالة السياق القرآني المتصل في سورة النور.

٣. أصل عصمة النبي ﷺ في التبليغ، وصيانة عرضه.

•انتقال التحريف من التفسير إلى العقيدة

المفيد لم يكتفِ بنقل رواية القمي، بل ثبّتها بوصفها «خبرًا مسلمًا»، وزعم اتفاق أهل النظر عليها، مع أنها:

- منعدمة في كتب الحديث المتقدمة.
- مخالفة لسياق القرآن.
- متناقضة في داخلها.

- ومرفوضة عقلًا قبل أن تُرفض نقلًا.

ومن هنا خرجت القصة من كونها خبرًا شاذًا، إلى كونها **بنية تفسيرية معتمدة** عند المتأخرين، تُستَحضَر كلما أُريد الطعن، ويُعاد تدويرها تحت عناوين الدفاع والغيرة والابتلاء.

•أثر هذا التحوير في القراءة اللاحقة

بسبب هذا الانقلاب:

- لم تعد آيات الإفك تُقرأ بوصفها قطيعة مع الفضيحة.
- بل صارت تُقرأ عند هؤلاء بوصفها مادة قابلة لإعادة التوجيه.
- فبقي الاتهام حيًّا، ولو تغيّر اسمه.

وهذا هو الفرق الجوهري بين منهجين:

- منهج القرآن: إغلاق باب القذف نهائيًا.
- منهج القمي: إبقاء الباب مفتوحًا باسم التفسير.

ومن هنا يتبين أن الخلاف ليس حول واقعة تاريخية، بل حول **فلسفة التعامل مع النص**:

هل يُنزِل النص ليقطع التهمة؟

أم يُعاد تأويل النص ليخدم الرواية؟

بعد تثبيت موضع الانحراف الأول، لا بد من الوقوف عند الدعوى التي شكّلت الغطاء النظري لهذا التحوير، وهي عبارة :«**روت الخاصة**»، إذ ليست مجرد توصيف مذهبي، بل أداة إقصاء معرفي متعمَّدة.

•تفكيك دعوى «روت الخاصة»

هذه العبارة توحي بوجود تيار روائي مستقل، متصل، معروف منذ الصدر الأول، يخالف «العامة» في سبب النزول. لكن الفحص التاريخي يكشف خلاف ذلك تمامًا:

- لا وجود لهذه الروايات في القرن الأول ولا الثاني.
- لا أثر لها عند المفسرين الأوائل من أهل المدينة أو مكة أو الكوفة.
- لا تظهر إلا متأخرة، مع «تفسير القمي»، ثم يعاد تدويرها بلا أسانيد مستقلة.

وبهذا، فـ «الخاصة» ليست وصفًا تاريخيًا، بل توصيف لاحق أُسقط رجعيًا لإضفاء الشرعية على رواية مبتكرة.

•الإشكال الزمني الحاسم

لو كانت هذه الرواية معروفة فعلًا:

- لظهرت قبل تدوين التفاسير الكبرى.
- أو على الأقل لاحتج بها أحد من المتقدمين.

لكن الواقع أن:

- جميع التفاسير قبل القمي تقرر نزول الآيات في تبرئة أم المؤمنين.
- ولا يذكر أحد قط اتهامها في قصة مارية.

فالصمت الطويل هنا ليس عرضيًا، بل دليل نفي.

•اضطراب الرواية داخليًا

حتى داخل المدرسة التي تبنّت هذا المسار، لم تستقر القصة على صيغة واحدة:

- روايات تجعل أم المؤمنين وحدها مصدر التهمة.
- روايات تشرك غيرها معها.
- روايات تلمّح ولا تصرّح.
- روايات تتناقض في سبب إرسال علي ﷺ، وفي علم النبي ﷺ، وفي زمن الواقعة.

وهذا الاضطراب ليس في الجزئيات، بل في أصل الاتهام نفسه، مما يكشف أن البناء كله غير مستقر.

•المفارقة المنهجية الكبرى

في المنهج القرآني:

- القذف جريمة.
- والستر مقصد.
- وإشاعة الفاحشة وعيد.

أما في المنهج القمي:

- تُحفظ الرواية حتى لو أعادت التهمة.
- يُعاد تفسير النص حتى لو انقلب معناه.
- وتُقدَّم «الغيرة» أو «الابتلاء» مبررًا للطعن.

وهنا ينتقل الخلل من التفسير إلى الأخلاق.

•أثر هذا المنهج في صورة الدين

هذا المسار لا يسيء إلى شخص بعينه فحسب، بل:

- يقدّم دينًا يُبقي التهمة حيّة بعد نزول البراءة.
- ويُظهر النص القرآني كأنه قابل لإعادة التوظيف ضد مقاصده.
- ويحوّل الدفاع عن أهل البيت إلى طعن في بيت النبوة نفسه.

وهذا تناقض لا يمكن تجاوزه بالتبرير.

•المفارقة الأشد خطورة

القرآن حين نزل بآيات الإفك:

- أغلق الملف.
- وحرّم العودة إليه.
- وقرّر أن الخوض فيه كبيرة.

أما هذا المسار، فقد:

- أعاد فتح الملف.
- وأعاد تدوير التهمة.
- وجعل البراءة نفسها مادة للنقاش.

فصار ما أُنزِل للستر أداة للفضيحة، وما قُصد به القطع وسيلة للإحياء.

•النتيجة التي لا مهرب منها

ما وقع هنا ليس:

- اختلاف قراءة.
- ولا تنوّع روايات.

بل:

- انتقال من منطق القرآن إلى منطق الرواية.
- ومن مركزية النص إلى مركزية المذهب.
- ومن صيانة العرض إلى إبقاء الجرح مفتوحًا.

ومن هنا، لا يكون الرد بسجال، بل بكشف المنهج.

والقارئ – إذا وصل إلى هذه النقطة – لم يعد بحاجة إلى مزيد تعليق؛
لأن الرواية، حين تُعرَّى من غلافها، تسقط بنفسها.

بعد أن استقر هذا الانقلاب في التفسير، لم يبقَ أثره محصورًا في قصة واحدة، بل تحوّل إلى **نموذج قابل للتكرار**، يُستعمل كلما أُريد تمرير طعنٍ مغلّف باسم التاريخ أو الخلاف المذهبي.

•من حادثة جزئية إلى منهج عام

ما جرى في قصة الإفك – بعد قلبها – لم يعد استثناءً، بل صار:

- آلية تأويل جاهزة.
- ونمطًا سرديًا يتكرر بصيغ مختلفة.
- وأداة لإعادة قراءة النصوص التي تمس مقام البيت النبوي.

فإذا ثبت هذا القلب هنا، أمكن تمريره في غيره.

•إعادة تعريف الطعن بوصفه اختلافًا

أُعيد توصيف الاتهام لا بوصفه قذفًا، بل:

- «اختلاف روايات».
- «وجهة نظر خاصة».
- «قراءة مغايرة للسياق».

وبهذا التوصيف، خرج الطعن من كونه جريمة شرعية إلى كونه مادة نقاش، وهو أخطر ما في الأمر.

•تكتيك الإبقاء على التهمة حيّة

لم يُعاد الاتهام بصيغته الصريحة دائمًا، بل:

- أحيانًا بالإيحاء.
- أحيانًا بنقل الرواية مع التعليق الموارب.
- وأحيانًا بالاكتفاء بذكرها ثم الادعاء بالبراءة اللفظية.

لكن النتيجة واحدة:
التهمة لا تُسقَط، بل تُحفَظ في التداول.

•التناقض الصارخ مع مقصد الشريعة

الشريعة في باب الأعراض قائمة على أصلين:

- القطع مع القذف.
- وسدّ الذرائع المؤدية إليه.

أما هذا المسار:

- فيفتح الذريعة.
- ويبرر تداول الرواية.
- ويجعل مجرد النقل حجة، ولو أعاد إشاعة البهتان.

وهنا يتحول النقل نفسه إلى مشاركة في الجريمة.

•الأثر العقدي الخفي

هذا المسار لم يقف عند حد السرد، بل أنتج تصورًا عقديًا مضمرًا:

- أن النص يُعاد توجيهه لخدمة الرواية.
- وأن مقام النبي ﷺ ليس خطًا أحمر إذا تعارض مع المذهب.
- وأن صيانة البيت النبوي تُجزّأ، فيُدافَع عن طرف ويُطعن في آخر.

وهذا تفكيك داخلي لمفهوم أهل البيت ذاته.

•المفارقة النهائية

يدّعي هذا المنهج الدفاع عن أهل البيت، لكنه:

- يؤذي النبي ﷺ في عرضه.
- ويجعل أمهات المؤمنين موضع شبهة دائمة.
- ويصادم النص القرآني باسم الرواية.

فأي دفاع هذا الذي يقوم على نقض أصل البراءة؟

•موضع الحسم

عند هذه النقطة، يتبيّن أن:

- المسألة ليست في صحة خبر.
- ولا في تعدد طرق.

- بل في قبول أو رفض منهج.

إما:

- منهج يُغلق باب الإفك بنص القرآن.

وإما:

- منهج يُبقيه مفتوحًا باسم التراث.

ولا يمكن الجمع بينهما.

•الخلاصة الكاشفة

إن إعادة تدوير قصة الإفك – بعد نزول البراءة – ليست خطأ علميًا عابرًا، بل موقفًا منهجيًا له لوازمه:

- في القراءة.
- وفي العقيدة.
- وفي صورة الدين نفسه.

ولهذا، فإن هذا الكتيّب لا يُعنى بتفنيد رواية بعينها بقدر ما يكشف:

كيف يُقلب النص،

وكيف يُستعمل التفسير،

وكيف تتحول البراءة إلى تهمة،

إذا غاب الميزان القرآني.

بعد هذا البيان، تظهر الحاجة إلى وضع حدٍّ فاصل بين **أصل القصة** كما استقرت في الوعي الإسلامي العام، وبين ما أُلصق بها لاحقًا من **توظيف مذهبي**، لأن الخلط بين المستويين هو الذي سمح باستمرار هذا المسار.

•التفريق بين الخبر والزيادة

الأصل الذي لا نزاع فيه:

- اتهام سقط.
- تحقيق أُجري.
- صيانةُ العِرْض.

وانتهت القصة عند هذا الحد.

أما الزيادة:

- فهي نقل الاتهام من الخارج إلى الداخل.
- وربط القصة بآيات لم تنزل فيها.
- وتحويل البراءة إلى مدخل لإحياء الشبهة.

والجمع بين الأصل والزيادة على أنهما شيء واحد هو مغالطة منهجية كبرى.

•لماذا لم تُعرف هذه القراءة عند السلف

لو كان هذا الفهم معتبرًا:

- لوجدنا له أثرًا عند الصحابة.
- أو عند التابعين.
- أو في مدرسة المدينة التي عاشت الحدث وتلقّت الوحي.

لكن غيابه التام عن تلك المراحل، ثم ظهوره المتأخر، يدل على أنه:

- لم ينشأ من سياق الوحي.
- بل من سياق الجدل المذهبي.

•التناقض مع مقاصد سورة النور

سورة النور لم تُنزَل لمعالجة حادثة عابرة، بل لتأسيس:

- منهج في التعامل مع الشائعات.
- وضوابط في صيانة الأعراض.
- وقاعدة في إغلاق أبواب الإفك.

وإعادة توظيف آياتها لإحياء اتهام جديد، ولو بصيغة مختلفة، هو نقض لمقصد السورة من أساسه.

•المفارقة بين الخطاب والنتيجة

الخطاب المعلن:

- الدفاع عن أهل البيت.
- وتنزيه النبي ﷺ .
- وبيان الحكمة من الابتلاء.

أما النتيجة العملية:

- تثبيت اتهام.
- وتوسيع دائرة الشبهة.
- وإبقاء العرض النبوي محل تداول.

وهذا تعارض لا يمكن تجاوزه بالنيات.

•أثر هذا المسار على القارئ العام

القارئ غير المتخصص:

- لا يقرأ التفصيلات الأصولية.
- ولا يميّز بين الأصل والزيادة.
- بل يتلقّى النتيجة المجردة.

وعندما تُنشر القصة بهذه الصيغة، فالذي يبقى في ذهنه:

- أن بيت النبي ﷺ لم يَسلم من القذف.

وهذا وحده كافٍ للحكم على خطورة المسار.

•موضع التوقّف الواجب

ليس كل ما نُقل يُروى.

وليس كل ما رُوي يُبرَّر.

وفي قضايا الأعراض، يكفي احتمال الإفساد لإغلاق الباب.

ومن هنا، فإن إعادة نشر هذه الروايات، ولو بقصد الردّ عليها، تحتاج إلى ميزان دقيق، وإلا تحولت إلى مشاركة غير مباشرة في إشاعة ما نزل القرآن لقطعه.

•الخاتمة العملية

هذا النص لا يهدف إلى استبدال رواية برواية،

ولا إلى ترجيح قراءة على قراءة،

بل إلى إعادة الميزان إلى موضعه:

- القرآن أصل.
- والبراءة قاعدة.

- والاتهام استثناء يُدفن ولا يُروى.

فإذا اختلّ هذا الميزان، اختلّ معه الفهم، والدين، وصورة النبي ﷺ في أعين الناس.

كتبه

يوسف جابر